

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثانية والستون

الجلسة **٥٦٩١**

الاثنين، ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الساعة ١٠/١٨

نيويورك

الرئيس:	السيد فيربيكي	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيد رويث روساس
	جنوب أفريقيا	السيدة كوابي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي جنهوا
	غانا	السيد كريستيان
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد السليطي
	الكونغو	السيد بيابارو – إيبورو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

التقرير نصف السنوي الخامس للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2007/262)

07-37745 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

التقرير نصف السنوي الخامس للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2007/262)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثلة لبنان، تطلب فيها دعوتها إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة تلك الممثلة إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لها الحق في التصويت، وذلك وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت الآنسة زيادة (لبنان) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد تيري رود – لارسن، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

تقرر ذلك.

أدعو السيد رود – لارسن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/262، التي تتضمن التقرير نصف السنوي الخامس للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذِن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

(تكلم بالانكليزية)

"يشير مجلس الأمن إلى جميع قراراته السابقة المتعلقة بلبنان، لا سيما القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) و ٥٢٠ (١٩٨٢) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فضلا عن بيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان، لا سيما البيانات المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ و ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

"ويرحب مجلس الأمن بالتقرير نصف السنوي الخامس عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) الذي رُفع إليه في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل لحكومة لبنان الشرعية والمنتخبة ديمقراطيا، ويدعو إلى الاحترام التام للمؤسسات الديمقراطية في البلد، بما يتفق ودستوره، ويدين أي محاولة تستهدف زعزعة استقراره. ويهيب مجلس الأمن بجميع الأحزاب السياسية اللبنانية أن تتحلى بالمسؤولية من أجل الحيلولة، من خلال الحوار، دون تدهور

استمرار الحالة في لبنان. وإذ يسلم مجلس الأمن بضرورة عقد انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، بما يتفق مع الدستور اللبناني، وبدون أي تدخل وتأثير أجنبيين، يحث الأطراف السياسية في لبنان على الشروع مجددا في حوار وطني بهدف التوصل إلى اتفاق لتسوية جميع القضايا السياسية.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية، وسيادته، ووحدته، واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا وتحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان.

”ويدين المجلس استمرار الأعمال الإجرامية والإرهابية في لبنان، بما فيها تلك التي يرتكبها تنظيم فتح الإسلام، ويؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني لضمان الأمن والاستقرار في جميع أنحاء لبنان. ويشدد المجلس على ضرورة حماية السكان المدنيين، وخصوصا اللاجئين الفلسطينيين، وتقديم المساعدة لهم. ويؤكد المجلس مجددا عدم جواز وجود أي أسلحة في لبنان دون موافقة حكومته وعدم جواز وجود أي سلطة أخرى إلا سلطة حكومته.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع التقدير إحراز مزيد من التقدم نحو تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وبخاصة عن طريق بسط سلطة حكومة لبنان على جميع أنحاء الأراضي اللبنانية، ولا سيما في الجنوب، ولكنه يلاحظ أيضا مع الأسف أنه لا يزال يتعين تنفيذ بعض أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تنفيذا كاملا، خاصة ما يتعلق منها بحل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، والاحترام التام لسيادة لبنان، وسلامته الإقليمية، ووحدته، واستقلاله السياسي، وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفقا لقواعد الدستور اللبناني، دون أيّ تدخل أو تأثير أجنبيين.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه العميق إزاء تزايد المعلومات التي تفيد بها إسرائيل ودول أخرى عن عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة إلى لبنان، ولا سيما عبر الحدود اللبنانية – السورية، ويتطلع إلى استنتاجات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية. ويكرر المجلس مجددا دعوته إلى الاحترام الصارم لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، بما في ذلك مجاله الجوي.

”ويكرر مجلس الأمن دعوته إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ويحث جميع الدول والأطراف المعنية المذكورة في التقرير على التعاون التام مع حكومة لبنان، ومجلس الأمن، والأمين العام، تحقيقا لهذا الهدف.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه للأمين العام ومبعوثه الخاص في جهودهما وتفانيهما من أجل تيسير تنفيذ جميع أحكام القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) والمساعدة في تنفيذها، ويتطلع إلى التقرير المقبل للأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وإلى توصياته الإضافية بشأن المسائل العالقة ذات الصلة“.

(تكلم بالفرنسية)

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PREST/2007/17.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم نظره في المرحلة الحالية من البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.